Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 1-22
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.1

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The effect of accounting conservatism on the significance of the financial statements
(An applied study in Iraqi Shareholding companies)

Lecturer. Dr. Maysoon Dawood Hussein
Director of the Financial Department
Mustansiriyah University
dr.maysoon@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The research aims to test the effect of accounting conservatism on the significance of the financial statements before and after adopting international standards (IAS/IFRS) in the Iraqi environment in a sample of Iraqi joint stock companies listed in the Iraq Stock Exchange. The research included a period of two years (2013-2014) before adopting the standards (IAS/IFRS) and two years (2016-2017) after adopting the standards (IAS/IFRS). Several statistical methods were used, such as descriptive statistics for the research variables, correlation coefficients between the dependent and independent variables, and measuring the effect and result. The results showed that there is an impact and response to the adoption of international standards (IAS/IFRS) on the significance of the financial statements in terms of the existence of accounting conservatism and the strength of negative and positive news in the market. The study recommends the need to prepare human resources capable of applying these standards properly in order to reach reliable and comparable financial statements that are relied upon in making and making administrative and investment decisions.

Keywords: accounting conservatism, financial statements.

أثر التحفظ المحاسبي على دلالة القوائم المالية
(دراسة تطبيقية في شركات المساهمة العراقية)

م. د. ميسون داود حسين
قسم الشؤون الإدارية والمالية
الجامعة المستنصرية

المستخلص:

يهدف البحث إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على دلالة القوائم المالية قبل وبعد تبني المعايير الدولية (IAS/IFRS) في البيئة العراقية في عينة من شركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. اشتمل البحث على فترة سنتين (2013-2014) قبل تبني المعايير (IAS/IFRS) وسنتين (2016-2017) بعد تبني المعايير (IAS/IFRS) كما تم استخدام أساليب إحصائية عدة مثل الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث ومعاملات الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة وقياس الأثر والنتيجة. وأظهرت النتائج وجود أثر واستجابة لتبني المعايير الدولية (IAS/IFRS) على دلالة القوائم المالية من حيث وجود التحفظ المحاسبي وقوة الاخبار السالبة

تاريخ الاستلام: 2022/10/10	تاريخ القبول: 2022/10/26	jaes@tu.edu.iq

والموجبة في السوق. وتوصي الدراسة بضرورة إعداد موارد بشرية قادرة على تطبيق هذه المعايير بشكل سليم للوصول الى كشوفات مالية موثوقة وقابلة للمقارنة يتم الاعتماد عليها في صنع واتخاذ القرارات الادارية والاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، القوائم المالية.

المقدمة

بعد انهيار العديد من الشركات العالمية والأزمة المالية العالمية في عام 2008 تزايدت الدراسات والبحوث في موضوع التحفظ المحاسبي بشكل ملحوظ مستهدفة تحديد الدوافع بشأن ممارسات التحفظ المحاسبي باعتباره آلية تمتلكها الادارة لتمكنها من التلاعب في الارباح، والتأثير على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية؛ الأمر الذي دعا إلى مطالبة بعض الجهات المهنية والاكاديمية بعدم الاستمرار في تطبيق التحفظ المحاسبي في الممارسة المحاسبية وتوجيه الانتقادات له ومطالبة البعض الآخر بالتمسك بتطبيقه.

إن الدافع من هذا البحث هو الوقوف على الجدل حول التحفظ المحاسبي، وبالأخص تعارضه مع حيادية المعلومات المحاسبية، وما هي دوافع ممارسته بشكل عام مع التركيز على الدافع الضريبي داخل البيئة العراقية خاصة بعد تبني المعايير (IAS/IFRS) على الممارسات المحاسبية المتحفظة ودلالة القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية. واعتمد البحث على دراسة القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمعدة وفقا لمعايير المحاسبة الوطنية العراقية، والقاعدة المحاسبية العراقية (13) المحاسبة عن ضريبة الدخل، ومقارنتها بما ورد بمعيار المحاسبة الدولي رقم (12) ضريبة الدخل. وقد أظهرت القوائم المالية للشركات مجموعة من الفروقات الدائمة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، والتي يقتصر أثرها على سنة ظهورها دون أن يكون لها أي تبعات ضريبية مؤجلة، مما يؤثر على عدالة عرض القوائم المالية للشركات.

كما أن الذي يحدد الممارسات المحاسبية هي المعايير المحاسبية لتطبيق الحكم المهني في حالات عدم التأكد والتي تمثل السمة العامة لبيئة الأعمال، وينعكس عدم التأكد على القائمين بإعداد القوائم المالية خاصة عند إعداد التقديرات المحاسبية، والتي تعد البيئة الملائمة لتطبيق ممارسة التحفظ المحاسبي، وتمثل الشك والخوف من المستقبل، وبالرغم من أن العراق من الدول التي تبنت تطبيق معايير المحاسبة الدولية منذ عام 2016 إلا أن هناك تفاوت ملحوظ في درجة التحفظ التي تنطوي عليها القوائم المالية للشركات المساهمة العراقية.

ونظرًا لأهمية التحفظ المحاسبي في الممارسة المحاسبية والمستمدة من تطبيق فرض الاستمرارية والمحافظة على رأس المال، إذ يعد التحفظ المحاسبي أحد آليات حوكمة الشركات والتي تكبح جماح الدوافع الانتهازية لإدارة الشركات (أبو الخير، ٢٠٠٨)[1].

ويرى (خليل، ٢٠٠٣)[٢] أن هناك أهمية وضرورة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لإيجاد مقياس لتقرير ما إذا كانت قيم عناصر المركز المالي متحفظة أو لا، إذ لا يوجد نموذج يمكنه قياس

[1] أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٨)، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، المجلة العلمية: التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الأول، ص ٤.

التحفظ المحاسبي الكلى ويعبر عن جوانب التحفظ المحاسبي كافة، ولهذا أوصت جميع الدراسات المعاصرة بضرورة تطبيق أكثر من مقياس للتحفظ المحاسبي على نفس العينة المستخدمة في القياس. وترتيبا على ما سبق تزايد الاهتمام بدراسة دوافع معدي القوائم المالية، خاصة مع وجود تضارب بين بعض هذه الدوافع أحيانا، حيث تمثل هذه الدوافع أسباب استمرار تطبيق التحفظ المحاسبي وزيادة الطلب عليه من جانب مستخدمي القوائم المالية، إذ يعد مطلبا أساسيا من جانب جميع الأطراف ذوي العلاقة في التقرير المالي على اعتبار أن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي، نظرا إلى تأثيره الكبير على دلالة القوائم المالية ولذا تزايد الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً لمواجهة ممارسات عمليات إدارة الربح.

اولًا. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في دراسة نماذج قياس التحفظ المحاسبي ومستوى تطبيقه في قوائم شركات المساهمة العراقية، لأن مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي يتم تحديده في ضوء مجموعة الاختيارات من بين البدائل المحاسبية المتاحة. ولذلك فهو يؤثر بطريقة مباشرة على نشأة الفروق والاستحقاقات الضريبية الظاهرة في الايضاحات المتممة والمفسرة للقوائم المالية للشركات لما لذلك من تأثير هام على دلالة القوائم المالية.

وبناءً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- ماهي المفاهيم المختلفة والتبويبات النوعية للتحفظ المحاسبي وهل الاختلاف بينها شكلي أم جوهري؟
- ما هي دوافع تطبيق التحفظ المحاسبي وهل هي كافية للتمسك بتطبيقه؟ وهل أن مستوى التطبيق في القوائم المالية يختلف باختلاف نشاط الشركات؟

ثانيًا. أهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

- دراسة المفاهيم المختلفة والتبويبات النوعية للتحفظ المحاسبي.
- دراسة العوامل المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ودوافع تطبيقه في الشركات العراقية.
- دراسة العلاقة بين تطبيق وممارسة التحفظ المحاسبي ودلالة القوائم المالية للشركات العراقية.

ثالثًا. أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من الاتي:

- **الاهمية الاكاديمية:** يناقش موضوع التحفظ المحاسبي والذي يمثل أهم الاتجاهات البحثية في الفكر المحاسبي المعاصر، وتحليل دوافع التحفظ المحاسبي والتي تعد من العوامل الهامة التي تؤثر في دوافع إعداد التقرير المالي بسبب التقارب بين الربح المحاسبي والربح الضريبي.
- **الاهمية التطبيقية:** تتمثل في معرفة ما إذا كان التحفظ المحاسبي المطبق في البيئة العراقية بدوافعه يؤثر على دلالة القوائم المالية.

رابعًا. فروض البحث: الفرض الأول: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية قبل تبني المعايير (IAS/IFRS) ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية قبل تبني المعايير (IAS/IFRS).

---

[٢] خليل، عبد الفتاح أحمد على، (٢٠٠٣)، التأصيل العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، فرع بنى سويف -جامعة القاهرة، العدد الثاني، ص ١٠.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي ودلالة القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية.

خامساً. منهج البحث:

- اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الدراسات السابقة في مجال التحفظ المحاسبي ودراسة الدوافع المختلفة له بصفة عامة، مع التركيز على الدافع الضريبي وعلاقة التحفظ المحاسبي بنشأة الفروق الضريبية وأثر هذه العلاقة على دلالة القوائم المالية ودراسة نماذج قياس التحفظ المحاسبي في ضوء علاقته بالاعتبارات الضريبية.
- اعتماد المنهج التطبيقي على قياس التحفظ المحاسبي المطبق في القوائم المالية للشركات العراقية لتحديد ما إذا كان مستوى التحفظ المحاسبي المطبق بدافع الضرائب أو لا وأي أنواع التحفظ المحاسبي يتم تطبيقه.

سادسًا. حدود ونطاق البحث: تأثر المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بالممارسات المحاسبية المتسقة مع مفهوم التحفظ المحاسبي في ضوء القواعد المحاسبية العراقية والاصدارات المهنية والمعايير المحاسبية وما تتضمنه من تعريفات.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على شركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الحدود الزمانية: 2013-2014 قبل تبني معايير المحاسبة الدولية و2016-2017 بعد تبني معايير المحاسبة الدولية.

الدراسات السابقة: هدفت دراسة (Dietrich et al., 2007) إلى تقييم مدى صحة نموذج عدم تماثل التوقيت الذي قدمه Basu, 1997، وتوصلت إلى أن الافتراض الأساسي لهذا النموذج أن أسعار الأسهم تعكس المعلومات بدون تحيز أما الارباح المحاسبية فتعكس الاخبار السيئة أسرع من الاخبار الجيدة. اختبارات عدم تماثل التوقيت كمقياس للتحفظ المحاسبي تتضمن تحيزات غير قابلة للحل يجعل نتائج القياس غير دقيقة وهذه التحيزات متأصلة في متغيرات هذه العلاقة وفى عوامل تصميم البحث الخاصة بتجميع البيانات واختيار نوع وحجم العينة مما يعيب هذا النموذج لتقديم دليل على وجود وممارسة التحفظ المحاسبي. كما أن هناك افتراض ضمني وهو حساسية استجابة الارباح المحاسبية للأخبار المتاحة للجمهور في التوقيت المناسب وافتراض أن هذه الاستجابة تكون فورية، كما يفترض النموذج أن عوائد الاسهم تتحرك بناءً على المعلومات الخاصة بالأرباح المحاسبية فقط وهذا غير حقيقي فهي تتوقف على مصادر عديدة أخرى للمعلومات، ولم يستطيع النموذج فرض الرقابة على كافة العوامل المؤثرة في عوائد الأسهم. وإن مقياس عدم تماثل التوقيت يوفر بعد هام لتوصيف العلاقة بين الارباح والعوائد.

أما (Wang, et al., 2009) فقدم دراسة تجريبية لتأثير مخاطر التعثر على مقياس (Basu, 1997) وتوصل إلى أن معامل التوقيت غير المتماثل لمقياس (Basu, 1997) يكون متحيز في حالة وجود مخاطر تعثر في المنشأة وهذا التحيز يتزايد مع زيادة مستوى مخاطر التعثر، كما قدم Basu أول وأكثر مقياس له شعبية لقياس التحفظ المحاسبي ولكنه خضع لكثير من الدراسات التي أبرزت العديد من الانتقادات وأوجه الضعف في هذا المقياس وإن مقياس Basu لا يستطيع التمييز بين الشركات المتحفظة والشركات المغامرة، كما ويستخدم المحللين الماليين الاخبار الاقتصادية عن الشركة لتقدير قيمة الشركة من خلال ملاحظة الظروف التشغيلية خاصة

أن رقم صافى الربح لا يعكس إلا ظروف سنة واحدة لهذا يتم أخذ عوامل أخرى في الاعتبار مثل الاستحقاقات وإدارة الارباح. وأوصى بأجراء تعديل على مقياس (Basu, 1997) الأصلي يخفض التحيز الموجود فيه بسبب تأثير وجود مخاطر تعثر Default-Adjusted-Basu ($NIBI_{it}$ /Vi_{t-1}= a_0+a_1DTR_{it} +b_0TR_{it} +$b_1TR_{it}DTR_{it}$ +e_{it})

كما قدم (Jarva, 2010) دليل على أن عدم تماثل التدفقات النقدية يؤدى إلى وجود تحيزات في قياس التحفظ المشروط للإجابة عن هذا السؤال إلى أي مدى التفاوت في التدفقات النقدية يؤثر على مقياس التحفظ المشروط؟ وتوصل إلى أن عند استخدام الاستحقاقات كمتغير تابع بدلا من الأرباح في نموذج (Basu, 1997) لا تستطيع أن توضح هل أن الانخفاض في الأرباح كان بسبب تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة أو بسبب أنشطة أخرى. وأوصى بضرورة استخدام متغيرات أخرى لتمثيل الاخبار الاقتصادية السيئة والجيدة في نموذج (Basu, 1997) بدلا من عوائد الأسهم وليكن القيمة الدفترية.

كما هدفت دراسة (الحسناوي واخرون، ٢٠٢١) إلى دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية تقلب الارباح في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وبينت مفهوم واهمية التحفظ المحاسبي واستمرارية تقلب الارباح وتوصلت الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التحفظ المحاسبي واستمرارية الارباح وكانت هذه العلاقة عكسية فيما اثبت عدم وجود علاقة بين التحفظ وتقلب الارباح.

١. التحفظ المحاسبي المفهوم والماهية وانعكاسه في الممارسة المحاسبية:

١-١. مفهوم ومكونات التحفظ المحاسبي: يعد التحفظ المحاسبي أقدم مبدأ محاسبي وأكثر شمولية في التقويم، فقد تم تطبيقه قديماً لمواجهة ظروف عدم التأكد لحماية الدائنين، وعلى الرغم من قدم وجوده في الممارسة المحاسبية إلا أن البحوث التطبيقية قد تزايدت بشكل كبير عنه خلال العقد الماضي مع تزامن تزايد الطلب عليه من قبل معدي ومستخدمي القوائم المالية منذ بداية القرن العشرين وظهور نظرية الوكالة لاستخدامه في حل المشاكل بين المديرين وحملة الأسهم فضلا عن عدّه آلية مهمة لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة (Basu, S., 2009). ومن أبرز الأمثلة التطبيقية للتحفظ المحاسبي هو تطبيق التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل عند تقييم المخزون السلعي، فضلا عن اتباع طرق الاندثار المعجل من خلال تقدير منخفض للعمر الإنتاجي للأصول، والذى يعد حافز لتطبيق التحفظ المحاسبي، وغالبا ما تكون الأصول هي أهم بند يطبق عليه التحفظ المحاسبي؛ فجميع التقديرات الخاصة بالأصول يجب أن تأخذ الاتجاه الأقل وليس اتجاه المبالغة على اعتبار أن ذلك يحافظ على المركز المالي للشركة لضمان عدم توزيع أرباح صورية، إذْ يتم تدنية قيم الأصول وتضخيم الالتزامات في ظل ظروف عدم التأكد حيث يوجد هناك ميول لدى المديرين والمحاسبين بأن يكون القياس المحاسبي متجه نحو التقدير المنخفض لكل من صافى الدخل والأصول، كما أشارت الفقرة رقم (٣) من قائمة مبادئ التقرير المالي للمجلس البريطاني للمعايير المحاسبية (Ramalingegowda and Yong, 2012).

ويبين (Ismail and Elbolok, 2011) أن المفهوم العام للتحفظ هو توخي الحذر في الأحكام الشخصية اللازمة لإعداد التقديرات التي تتضمنها القوائم المالية في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يتم المبالغة في تقييم الأصول والمكاسب ولا يتم تدنية قيم الالتزامات والخسائر. كما بينت الفقرة (37) من Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements

والصادر في ٢٠٠٩ عن Australian Accounting Standards Board (AASB) بأنه مطلوب ممارسة الحيطة والحذر عند التعامل من قبل معدى البيانات المالية مع حالات عدم التأكد المحيطة بعمليات المنشأة ومنها الديون المشكوك في تحصيلها ومدى أمكانية تحصيلها، وذلك فيما يتعلق بإعداد التقديرات المحاسبية في ظل مثل هذه الظروف (Wang, al. et. 2008).

ويعرف (لطفي، ٢٠٠٧) أن التحفظ المحاسبي يعنى أنه عندما يكون المحاسب في حالة تشكك فعليه أن يختار البديل الذي يكون احتمال زيادته للأصول والدخل أقل ما يمكن، حيث يقوم التحفظ المحاسبي على قاعدة منطقية مؤداها ابتعاد المحاسب عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول. كما اوضح (لطفي، ٢٠٠٦)، أن المفهوم العام لمبدأ الحيطة والحذر هو حقوق الملاك أو المساهمين خشية توزيع أرباح غير محققة أو صورية مما يضر بحقوق الدائنين، أي إنه يعني اعتماد القيم الأدنى عند تقويم الأصول والإيرادات والقيم الأعلى عند تقويم الخصوم والنفقات في تاريخ إعداد القوائم المالية وبناء علية فان مبدأ الحيطة والحذر يملى على المحاسب موقفا متشائما عند إعداد القوائم المالية.

كما يرى (LaFond, R., & Watts, R. L., 2008)، أن التحفظ المحاسبي يعني الاختيار من بين الطرق المحاسبية المتعارف عليها التي تؤدي إلى تدنية الأرباح المعلن عنها من خلال الاعتراف البطيء بالمكاسب المتوقعة والاعتراف السريع بالخسائر المتوقعة وتقييم الأصول بقيمة متدنية والالتزامات بقيمة مرتفعة. في حين يشير (Porter, G. A., & Norton, C. L. 2010) إلى أن التحفظ المحاسبي يعنى: استخدام أقل تقدير متفائل عند إعداد التقديرات المحاسبية، فتخفيض قيمة الأصول يعطى هامش من الأمان للبنوك عند استخدام هذه الأصول كضمان للقرض، ولهذا يوجد العديد من القواعد المحاسبية التي تعتمد على التحفظ المحاسبي مثل التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

ويعتقد (Walton,P. and W. Aerts, 2010) أن التحفظ المحاسبي يعني أن الايرادات يعترف بها فقط عندما تكون مؤكدة أو محققة بينما المصروفات يعترف بها عندما تكون محتملة، ولهذا يوجد تعارض بين التحفظ المحاسبي ومبدأ المقابلة وهنا تتدخل الاعتبارات الضريبية والتي تكون لها الأولوية عند تطبيق مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

ويرى البحث أن كل التعريفات السابقة للتحفظ المحاسبي تتفق على أن التحفظ المحاسبي موجود وسيبقى في الممارسة المحاسبية وذلك لوجود تباين في شروط الاعتراف بالنفقات والإيرادات حيث يتم الاعتراف الفوري بالنفقات والتأخر بالاعتراف في الإيرادات، أي إن التحفظ المحاسبي يقتضي بأن هناك حدان للتحقق والاعتراف حد أدنى للاعتراف الفوري بالنفقات، وحد أعلى للاعتراف بالإيرادات أي تأجيل الاعتراف بالإيرادات لغاية تحقيقها. ويضيف البحث أن التحفظ من جانب المحاسبين والذي من شأنه التمسك بالقيم التي تؤدي إلى تدنية صافي الدخل من خلال الاعتراف الفوري بالنفقات والاعتراف المتأخر بالإيرادات والسعي الى تخفيض قيم الاصول وقياس الخصوم بقيمة أعلى في ظل ظروف عدم التأكد باعتبار أن زيادة قيم صافى الدخل والأصول تكون أكثر خطورة من تدنية قيم صافى الربح والأصول، والذي يؤدي إلى توزيع جزء من رأس المال في صورة ارباح غير حقيقية وإخضاع جزء من رأس المال لضريبة الدخل. ونخلص مما سبق إلى الآتي:

١. لا يوجد تعريف موحد للتحفظ المحاسبي في الإصدارات المحاسبية الصادرة عن الجهات المهنية والاكاديمية، إذْ لا توجد صياغة موحدة لوصف التحفظ المحاسبي بالرغم من عدم وجود اختلاف بينهم في المضمون.
٢. يركز بعض الكتاب على تعريف مفهوم التحفظ المحاسبي والبعض الأخر يركز على تعريف مفهوم الحيطة والحذر وبالرغم من الاختلاف بين المصطلحين من الناحية اللغوية، إلا أن مضمون كلا منهما واحد وتأثيرهما في الممارسة المحاسبية واحد، فالحيطة والحذر يمكن تقسيمها على قسمين الأول الاحتياط من الخسائر المحتملة مستقبلًا والاعتراف بها سواء حدثت فعلاً أو لا، والقسم الثاني الحذر من الاعتراف بأي مكاسب محتملة مستقبلًا، إذْ لا يتم الاعتراف بها إلا عند تحققها وهذا لا يختلف عن التحفظ المحاسبي.
٣. الاعتقاد بأن كل ما يفعله التحفظ المحاسبي أنه يحث المحاسب على تقدير صافي الأصول وصافي الدخل بأقل من قيمتهما وبالتالي ينظر إلى التحفظ على أنه التحيز المحاسبي تجاه تخفيض القيمة الدفترية لحقوق المساهمين.
٤. تتفق التعريفات السابقة في بشيء واحد، وهو وجود درجات متفاوتة من التحفظ المحاسبي، وسبب ذلك هو الحرية المتاحة أمام الإدارة في المفاضلة والاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية مستغلة بذلك مرونة المعايير المحاسبية.

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف التحفظ المحاسبي بأنه: الاختيار من بين الأساليب والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها، بما يؤدي إلى تدنيه الأرباح عبر التأخر في الاعتراف بالأرباح المتوقعة والاعتراف السريع بالخسائر المتوقعة وتقييم الأصول بقيمة منخفضة والالتزامات بقيمة مرتفعة لعكس احتمالات عدم التأكد المحيطة بأنشطة بالشركة.

١-٢. التبويبات المختلفة للتحفظ المحاسبي: سيتم توضيح تقسيمات ومكونات التحفظ المحاسبي كما يلي (جنيدي، ٢٠٠٤):

١-٢-١. من حيث الإلزام إلى (تحفظ اختياري وإلزامي)

١-٢-١-١. التحفظ الاختياري: يتمثل في اختيارات تقوم بها الإدارة لتحقيق أهداف إدارية خاصة، مثل: اختيار بدائل السياسات المحاسبية التي تحافظ على الاتجاه العام لأرباح المنشأة وعدم تخفيضها، أو ما يعرف بتمهيد الدخل ومن هذه السياسات اختيار طريقة الاندثار المتناقص والتي تؤدي إلى ارتفاع اقساط الاندثار في السنوات الأولى من عمر الأصل بدلا من طريقة القسط الثابت.

١-٢-١-٢. التحفظ الإلزامي: ويتمثل في الاختيارات الإلزامية التي تفرض نتيجة قرار خارجي عن المنشأة، كالمعايير المحاسبية والتي تضع السياسات المحاسبية مثل مجلس معايير المحاسبة ولجنة الأوراق المالية في الولايات المتحدة والقواعد المحاسبية التي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية في العراق وقانون الضريبية وتعليماته.

١-٢-٢. يقسم التحفظ من حيث الاستمرارية إلى (دائم ومؤقت) (Zhong, L., al.et., 2017)

١-٢-٢-١. التحفظ الدائم: ويتمثل في اختيارات الإدارة الدائمة وتشمل التحفظات الإجبارية التي تفرضها القوانين والمعايير المحاسبية، فعلى سبيل المثال يقتضي المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 والقاعدة المحاسبية العراقية 13 ضرائب الدخل، وتوضح هذه الفقرة ممارسة التحفظ المحاسبي بصفة الزامية دائمة بغض النظر عن وجود مؤشرات لاضمحلال القيمة.

١-٢-٢-٢. التحفظ المؤقت: هو اختيارات الإدارة لتحقيق أهداف محددة في فترات معينة، مثل تقييم المخزون بطريقة الوارد اخيرا صادر اولا LIFO في حال ارتفاع الأسعار المستمر والتي تؤدي إلى تخفيض قيمة المخزون نهاية المدة وازدياد تكاليف الانتاج.

١-٢-٣. يقسم التحفظ من حيث الشمول إلى:

١-٢-٣-١. تحفظ كلي: يتمثل في اختيارات الإدارة لعناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وخسائر وأصول والتزامات كافة بهدف جعل النظام المحاسبي أكثر تحفظا

١-٢-٣-٢. تحفظ جزئي: يتمثل في اختيارات عناصر محدودة بالإمكان تعديل أو تقدير قيمها بما يحقق أهداف جزئية أو مرحلية، ومن امثلتها تخصيص التكاليف ورسملة بعضها مثل نفقات الاعلان والصيانة في أوقات معينة للتأثير على صافي الربح.

١-٢-٤. يقسم التحفظ الى تحفظ مشروط وتحفظ غير مشروط (Basu, S., 2005)

١-٢-٤-١. التحفظ المشروط (تحفظ الارباح): ويعني أن أرباح المنشأة تتأثر بالخسائر المتوقعة أسرع من تأثرها بالأرباح المتوقعة، مما يعنى عدم تماثل توقيت وشروط الاعتراف بالخسائر المتوقعة مع توقيت وشروط الاعتراف بالمكاسب المتوقعة.

١-٢-٤-٢ التحفظ غير المشروط (تحفظ المركز المالي): هو تدنية القيمة الدفترية لحقوق الملكية وذلك من خلال اختيار معالجة بعض الأصول غير الملموسة كنفقات وعدم رسملتها، مثل تكاليف البحوث والتطوير، وبالتالي ترتفع قيمة المنشأة في السوق بالرغم من أن قيمتها الدفترية كما هي.

ويرى (Ryan, G., 2006) أن التحفظ المشروط يتمثل في الاسراع بالاعتراف بالخسائر المتوقعة وأخذها بالاعتبار في قائمة الدخل وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة، أما التحفظ غير المشروط، (المستقل) ينتج عن الإجراءات المحاسبية المستخدمة لقياس وتسجيل الأصول بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها خلال عمرها الإنتاجي، ويقاس من خلال النسبة بين القيم السوقية والدفترية للشركة، وإن الدافع الأساسي لتطبيقه هو صعوبة تحديد القيم الاقتصادية الحقيقية لبعض الأصول والالتزامات. وأحيانا ما يطلق عليه بالمحاسبة المتحفظة والتي تعنى في الدراسات الحديثة أن القيم السوقية المتوقعة لصافى أصول الشركة تتجاوز القيمة الدفترية المتوقعة في الأجل الطويل، وهذا ما يؤكد ما توصلت له الدراسات السابقة بأن التحفظ غير المشروط يغلب على التحفظ المشروط ويقلل من ممارسته فتخفيض قيمة الأصول عند اقتنائها يلغى المحاسبة عن التدني في قيمتها عند ظهور خسائر اقتصادية في قيمتها، وبالتالي ينتج عنه تحيز نهائي في القيمة الدفترية للأصول أما التحفظ المشروط؛ فينتج عنه تحيز احتمالي يتوقف على توقيت حدوث التدني في قيمة الأصل.

ويخلص البحث إلى يتفق مضمون التحفظ المشروط مع مضمون التحفظ الإلزامي والتحفظ غير المشروط ومضمون التحفظ الاختياري، فالشركات ترى أن كلا النوعين مكملان لبعضهما البعض في تحقيق أغراض التقرير المالي، فكلا النوعين من التحفظ المشروط وغير المشروط يتم ممارستهما عند تطبيق المعايير المحاسبية الملزمة والتي تعطى فرصة الاختيار من بين البدائل المحاسبية وإعداد بعض التقديرات المحاسبية. كما أن كلمة الشرطية ترجع إلى إلزام المعايير المحاسبية بهذا النوع من التحفظ فضلا عن الظروف الاقتصادية المتقلبة وعدم التأكد، والتي جعلت المحاسبين يميلوا إلى الحيطة والحذر عند القياس والإفصاح المحاسبي خوفًا من توزيع أرباح صورية على المساهمين، أما التحفظ غير المشروط فيرجع إلى الرغبة في تخفيض صافي

الأصول، ويتوقف على رغبة الإدارة في التأثير على الأرباح. وبناءً على ما سبق فإن أفضل تسمية لأنواع التبويبات النوعية للتحفظ المحاسبي هي تحفظ مشروط (تحفظ الارباح) وغير مشروط (تحفظ المركز المالي).

١-٣. الدوافع المحاسبية للاستمرار بتطبيق التحفظ المحاسبي وآثارها على دلالة القوائم المالية:

تناول الفكر المحاسبي عدة دوافع وتفسيرات للاستمرار في تطبيق التحفظ المحاسبي، والتي تمثل أسباب التمسك باستمرار تطبيقه في الممارسة المحاسبية وهي:

١-٣-١. الدافع الأول: التعاقدات (Watts, R., 2003): إن الأسباب الرئيسة لتزايد البحوث الخاصة بالتحفظ المحاسبي تتلخص في التقدم الكبير في دراسة العلاقات التعاقدية للمنشاة وآثارها على التقرير المالي، وزيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظا نتيجة ممارسة عمليات إدارة الأرباح في معظم بيئات التقرير المالي، كما أوضحت نظرية الوكالة أن انفصال الملكية عن الادارة كانت السبب وراء العديد من المشاكل التي حفزت الباحثين للسعى لدراسة دوافع الاختيار بين الطرق والبدائل المحاسبية خاصة أنه من المسلمات أن تختار الإدارة البديل الذى يحقق أرباح أعلى عند اعداد القوائم المالية فزيادة الارباح يزيد من مكافآت المديرين وهو ما يعرف بخطة حوافز الادارة والتي تعد من أهم العقود الاتفاقية والسبب الرئيسي لمشاكل الوكالة، ففضلا عن خطة الحوافز هناك هيكل التمويل والذي له تأثير كبير على الاختيار من بين البدائل المحاسبية فكلما زادت نسبة الديون إلى حقوق الملكية كلما يزداد الميل أكثر لاختيار البديل المحاسبي الذي يحقق أرباح مرتفعة وهو ما يعرف بتأثير اتفاقيات الديون على اعداد القوائم المالية. كما ويوضح الدافع أو التفسير التعاقدي لتطبيق التحفظ المحاسبي صفات هامة للمقاييس المحاسبية وهي التوقيت والقابلية للتحقق وعدم تماثل القابلية للتحقق والتي تفسر معايير الاعتراف بالإيراد.

١-٣-٢. الدافع الثاني: تكاليف المسئولية القانونية: هي تلك التكاليف التي تتحملها المنشاة ومراقب الحسابات تجاه الغير في حالة رفع دعاوى قضائية ضدهم، وتعتبر هذه التكاليف دافع لتطبيق التحفظ المحاسبي، وذلك على اعتبار أنها تكون أقل ما يمكن في حالة القوائم المالية المتحفظة مقارنة بالقوائم المالية المتضخمة القيم، فقد يغالي حملة الأسهم في الأرباح والأصول كأساس للتقاضي ضد مراقب الحسابات والإدارة لاسترجاع خسائرهم، وتقع هذه المسؤولية القانونية على الإدارة بعدها المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، ومراقب الحسابات بعده وكيلًا عن المساهمين (الحسناوي وآخرون، ٢٠٢١).

١-٣-٣. الدافع الثالث-التنظيم المحاسبي: يقصد بدافع التنظيم مسؤولية كلا من الجهات التنظيمية المعنية بوضع معايير المحاسبة والمنظمات المعنية بمراقبة الالتزام بتلك المعايير كهيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية SEC عن حماية المستثمرين من انتهازية الادارة واستغلالها لعدم تماثل المعلومات، فبالنسبة لمنظمات وضع المعايير المحاسبية، فإن دورها تجاه التحفظ يكون على أساس قبلي عند وضع المعايير وتحديد بدائل القياس والتقرير المحاسبي، أما دور الجهات الرقابية مثل SEC فهو دور بعدى يتمثل في متابعة مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية. وإن ذلك دعا لإصدار هذه الجهات للمعيار الدولي (الانخفاض او الاضمحلال في قيم الأصول)، والذي يطالب بالاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة في الأصول. وبالرغم من المسئولية الاجتماعية والسياسية التي تقع على عاتق الجهات المنظمة للمهنة والتي تفرض عليها ضرورة التمسك والاستمرار بتطبيق التحفظ المحاسبي إلا أن الإطار المشترك بين

IASB & FASB ينتقد التحفظ المحاسبي ويعده المسؤول عن تحيز المعلومات وتكوين احتياطيات سرية وهو ما يتنافى مع قيام هذه الجهات بمسئوليتها.

١-٣-٤. الدافع الرابع: حوكمة الشركات: تعد القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات من العوامل التي تؤثر في مستوى تطبيق التحفظ، فزيادة فاعلية آليات الحوكمة يترتب عليها زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، فإذا منع التحفظ المبالغة في تقييم الأرباح والتي يلجأ إليها المديرين لتعظيم الحوافز والمكافآت بصورة انتهازية؛ فإنه يخفض من عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة واللذان يمثلان أهم أهداف الحوكمة (هبيته، صليحة، ٢٠١٩). كما أنه وفقا لمفهوم التحفظ الخاص بالإسراع بالاعتراف بالخسائر فإنه بذلك يوفر معلومات للفحص والتحقق من تلك الخسائر ومن ثم اتخاذ القرارات التصحيحية الملائمة لاستبعاد المشروع الفاشل أو عزل المدير المتسبب بتحقق الخسائر.

مدى ممارسة التحفظ المحاسبي عند تحديد الدخل الضريبي وأثره على دلالة القوائم المالية: يشير (Wang, L. 2019) أن من الاحتياجات الأساسية لمستخدمي التقارير المالية، هو الافصاح عن الموقف الضريبي للشركة، وتعد الإيضاحات المتممة الملحقة بالقوائم المالية - وما تتضمنه من معلومات عن الأداء المالي تكون مفيدة جدا لمستخدمي القوائم المالية في تقيم أداء الشركة، فهذه المعلومات توضح قرارات الشركة المتعلقة بممارسات التحفظ المحاسبي. وإن من أهم نتائج الاختلاف بين المعالجة المحاسبية والمعالجة الضريبية للدخل هو ظهور مجموعة من الفروق بين كل من الدخل المحاسبي والمعد طبقا لمتطلبات المعايير المحاسبية والدخل الضريبي والذي يتمثل في ربح أو (خسارة) الفترة. وترجع نشأة هذه الفروق إلى أن بعض عناصر المصروفات والإيرادات تدرج ضمن الربح الضريبي في توقيت يختلف عن توقيت إدراجها ضمن الربح المحاسبي. كما ويعد اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة وتطبيقها عند إعداد القوائم المالية، هو السبب المباشر لنشأة الفروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، ومنها تكوين المخصصات بمختلف أنواعها، إذ يتم الاعتراف بها محاسبيًا لا ضريبيًا، مما يمثل أحد التطورات وأهم تطبيقات التحفظ المحاسبي، الأمر الذي دعا الى ضرورة دراسة دور التحفظ المحاسبي في نشأة فروق الدخل وآثار الضريبة والإفصاح عنها في القوائم المالية، وبالأخص سياسة التحفظ المحاسبي والقياس والإفصاح عن الاستحقاقات الضريبية المؤجلة الناتج عن تطبيق فرض استمرار المنشأة في المستقبل والذي يرتكز على: (الشواربي، ٢٠١٣)

- اتخاذ الاجراءات اللازمة للاحتياط وتقدير المخاطر المستقبلية لضمان استمرار المنشأة.
- اتباع طرق تقييم محاسبية للأصول تتوافق مع الاحتفاظ بها والاستفادة منها مستقبلا.

ويرى (حماد، ٢٠٠٧) أن المفاهيم و الفروض والمبادئ المحاسبية المتفق عليها في الإطار الفكري المتكامل للمحاسبة تعد بمثابة الأسس التي تعد على أساسها القوائم المالية، والتي تظهر نتائج الاعمال والمركز المالي للوحدات الاقتصادية في مختلف دول العالم، وبالرغم من ذلك فإن الربح المحاسبي الذى يتم قياسه وفقا لهذا الاطار والقوانين والتشريعات المطبقة في كل دولة يعد نقطة البداية لقياس الدخل التشغيلي والضريبي إلا أنه مع ذلك توجد فروق عدة بينهما لوجود اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، والذي يتطلب تفعيل العلاقة بين المحاسبة بجانبيها الفكري والتطبيقي والتشريعي للوصول إلى الدخل الحقيقي. كما وإن اجراء التسويات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي لتضييق الفروق لا يعنى تطابق الدخل المحاسبي مع الدخل الضريبي تطابقًا حقيقيًا وذلك لاختلاف القوانين والقواعد الضريبة التي تحكم قياسهما، ويجب

تضيق الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي من خلال دراسة الاختلافات بين المعايير المحاسبية التي تمثل أساس إعداد الدخل المحاسبي والقواعد والتشريعات الضريبية التي تمثل أساس إعداد الدخل الضريبي حتى لا يكون التطابق بينهما شكلي، فتضييق الفروق يمكن من الوصول إلى الدخل الحقيقي، حتى لا تكون الأعباء الضريبية واجبة السداد أكبر أو أقل مما يجب تحميله كأعباء على أرباح الفترة المعدة طبقا المعايير والسياسات المحاسبية المتعارف عليها. ومن الأمثلة على ذلك هي خسارة اضمحلال الأصول طويلة الأجل والتي يجب خصمها من الوعاء الضريبي، والاعتراف بالضريبة المؤجلة المقابلة لخسارة الاضمحلال والتي أدرجت بالفعل في قائمة المركز المالي وفقًا لقيمتها الإستردادية.

ويمكن تصنيف الفروق الضريبية إلى فروق دائمة وفروق مؤقتة فالفروق الدائمة ينصب تأثيرها على قائمة الدخل ولا يمتد إلى قائمة المركز المالي وبالتالي لا يوجد لهذه الفروق أية أثار ضريبية مؤجلة في المستقبل (حنا، ٢٠١٣). ويرى دونالد كيسو أن الفروق المؤقتة يمكن أن تعكس في شكل التزامات ضريبية مؤجلة أو أصول ضريبية مؤجلة والجدول الآتي يوضح كيفية نشأة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

الجدول (١) كيفية نشأة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

التفاصيل	عندما تكون القيمة الدفترية أكبر من الأساس الضريبي	عندما تكون القيمة الدفترية أقل من الأساس الضريبي
عندما يكون أصل	تنشأ فروق مؤقتة خاضعة للضريبة (التزامات ضريبية مؤجلة)	تنشأ فروق مؤقتة قابل للإبطال (اصول ضريبية مؤجلة)
عندما يكون التزام	تنشأ فروق مؤقتة قابلة للخصم (اصول ضريبية مؤجلة)	تنشأ فروق مؤقتة خاضعة للضريبة (التزامات ضريبية مؤجلة)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (عويس ٢٠٠٨)

ومن الجدول أعلاه وفي ظل وجود الضريبة المؤجلة (الاصول والالتزامات) أصبحت قيمة الضريبة المدفوعة سنويا لا تمثل قيمة الضريبة المستحقة السداد سنويا. وذلك على اعتبار أن الضريبة واجبة الاستحقاق يتم احتسابها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والضريبة واجبة الأداء يتم حسابها وفقا لقواعد المحاسبة الضريبية، وإن تجاهل تأثير الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة يجعل قيمة الضريبة مضللة، ولهذا يجب تعديل مصروف الضريبة بأخذ الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة في الاعتبار عند إجراء هذا التعديل، وبالتالي يتم تعديل مصروف ضريبة الدخل كالآتي:

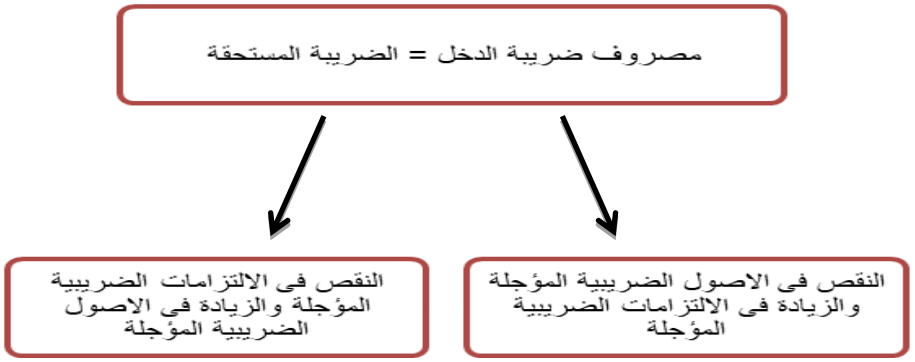

ونختلف عما أشار إليه (عويس، ٢٠٠٨) أن الافصاح عن ضرائب الدخل المؤجلة لا يوفر معلومات مفيدة، وإن حساب التزام الضريبة المؤجلة غير واضح ولا يمثل التزام في تاريخ نشأة هذا الحساب لأنه غير مستحق السداد لأي طرف محدد فضرائب الدخل تمثل توزيعا للدخل وليست مصروفا لذلك توزيعها بين الفترات المحاسبية أمر غير صحيح لان الضرائب تعتبر توزيع إجباري للدخل وليست أحد المكونات الداخلة في تحديده، وان سبب الاختلاف هو اعتبار الضرائب توزيعا للدخل فهي تمثل عبء على الارباح، كما أن الأصول والالتزامات المؤجلة يجب قياسها والاعتراف بها وتعديل قيمتها سنويا حيث يتضح من المعادلة السابقة تأثير الزيادة والنقص في الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة على القيمة الحقيقة لضريبة الدخل، بالإضافة لذلك تساعد دراسة الزيادة والنقص في الاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في تقييم جودة الأرباح في الشركة فربما تكون هذه التغيرات مصطنعة عن طريق ممارسات أدارة الأرباح للتأثير على القيمة الحقيقة لضريبة لدخل، ولهذا يجب الافصاح عن الضريبة المؤجلة ضمن الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية نظرا لما تتضمنه من معلومات يمكن استخدامها في المقارنة بين الشركات في كيفية الاختيار من بين البدائل المحاسبية المتاحة لأعداد القوائم المالية.

الخلاصة:

إن السبب الرئيسي لوجود درجات متباينة من التحفظ المحاسبي في مختلف دول العالم هو اختلاف دوافع ممارسته من بلد لأخر ومن فترة لأخرى داخل نفس البلد حسب التغيرات السياسية والقانونية والاقتصادية، قوانين سوق المال، السياسة، النظم الضريبية، قوة المنظمات المهنية، تعرض مراقب الحسابات للمساءلة، هل هذه الدوافع لها نفس الأهمية أو الترتيب في ممارسة التحفظ المحاسبي من بلد لأخر؛ فمثلا دافع التقاضي ربما يكون له أهميته في دولة مثل الولايات المتحدة وعلى العكس تقل أهميته في العراق، وذلك لندرة قضايا التعويضات ضد الشركات ومراقبي الحسابات، وهذه النتيجة يجب أن تأخذ بالاعتبار من قبل القائمين على إصدار الاطار الفكري المشترك، فممارسة التحفظ المحاسبي تجنب المنشأة تحمل المزيد من التكاليف القضائية المحتملة وتخفيض الربح المحاسبي الخاضع للضريبة من خلال تطويع أساس الاستحقاق وتأجيل الاعتراف بالإيرادات والتعجيل بالاعتراف بالمصروفات ولذلك تؤثر الدوافع الضريبية على اختيار الإدارة من بين البدائل المحاسبية لإظهار ربحية مستهدفة في القوائم المالية، أما بورصات الأوراق المالية تسعى إلى وضع القوانين والتعليمات لزيادة جودة الإفصاح في التقارير المالية، لما لذلك من أثر في القرارات الاستثمارية للعديد من الأطراف التي تعتمد على هذه التقارير ولهذا يتم تمسك الشركات بالتحفظ المحاسبي عند اعداد هذه التقارير.

أضف الى ذلك؛ فإن ممارسة التحفظ المحاسبي تخفيض تكاليف الوكالة، ويزيد من جودة الأرباح كمقياس لأداء الشركة، ويرفع من كفاءة الأصول كمقياس لقيمة الشركة، فالتحفظ المحاسبي له دور في تحسين جودة الأرباح والتي تعرف بمقدرة رقم صافي الأرباح المعلن على تقييم الوضع الحالي للشركة وقدرته على التنبؤ بالمستقبل ومدى قدرة الشركة على الاستمرارية، وهذا يوضح الدور المعلوماتي للتحفظ المحاسبي وأنه مفيد جدا للمساهمين فالتحفظ المحاسبي يحد من الحوافز الانتهازية للمديرين عند إعلانهم نتائج متفائلة لا تتناسب مع نتائج الأعمال مما يمكن جميع مستخدمي القوائم المالية من عقد اتفاقيات أكثر عدالة لجميع الأطراف فالتحفظ المحاسبي يزيد من

موثوقية المعلومات المحاسبية ويزيد من جودة التقارير المالية وبالتالي يزيد من القدرة على التنبؤ بالمستقبل واتخاذ قرارات استثمارية صحيحة.

الدراسة التطبيقية

تمهيد: بهدف قياس التحفظ المحاسبي وتحديد دوافع ممارسته وأثرها على دلالة القوائم المالية، يحاول البحث الاجابة على التساؤل البحثي الاتي: هل أن مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات العراقية له أثر على دلالة القوائم المالية في البيئة العراقية؟

ولغرض اختبار النتائج ومناقشتها، يقوم البحث وفقًا لما سبق ذكره بقياس التحفظ المحاسبي استنادًا لنموذج (Basu, 1997)، والذى يفيد أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر قبل الأرباح غير المحققتين، وإن الأرباح المحققة ضمن الفترة الحالية من المتوقع أن تكون أكثر حساسية للأنباء السيئة منها للأنباء الجيدة، بسبب احتوائها على الخسائر المستقبلية وليس الأرباح المستقبلية ضمن المؤشرات المكونة للتحفظ المحاسبي والاعتراف والافصاح عنه من خلال ترميز مؤشرات ربح سهم الشركة آخر الفترة، سعر سهم الشركة أول الفترة، العوائد السوقية للسهم في الشركة في آخر الفترة سواء الموجبة أو السالبة، متغير ثنائي يساوى واحد عندما تكون العوائد السوقية للسهم في الشركة في السنة سالبة ويساوى صفر عندما تكون العوائد السوقية للسهم في الشركة في السنة موجبة، المتغير العشوائي الذي لا يفسره النموذج.

كما ويعد مقياس عدم التماثل في التحقق من المكاسب والخسائر في الأرباح الحالية هو أساس افتراض السرعة النسبية للإفصاح والاعتراف عن الأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة، ويرتكز مقياس التحفظ المحاسبي هذا على استخدام العوائد السوقية للأسهم لتمثيل الأخبار(السيئة-الجيدة) على اعتبار أن التغيرات في عوائد الأسهم تعكس المعلومات التي تصل الأسواق المالية من مختلف المصادر ومنها الأرباح المعلنة في القوائم المالية المعدة عن الفترة الحالية، على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي مما يساعد على توفير إفصاح موحد بين تلك الشركات، وبالتالي تعزيز جودة معلومات تقاريرها المالية، وتم اختبار هذا الافتراض من خلال معادلة الانحدار الآتية:

$$X_{it}/P_{it-1}=\beta_0+ \beta_1 R_{it}+ \beta_2 DR_{it}+\beta_3 R_{it}*DR_{it}+\tilde{\upsilon}$$

١. **الأرباح X_{it}/P_{it-1}:** المتغير التابع حسب نموذج (Basu, 1997) وتعديلاته ويتم قياس الأرباح من خلال قسمة ربح السهم في آخر الفترة على سعر السهم في أول الفترة (سعر الفتح)، وهذه القسمة على سعر السهم عملية ضرورية للتخلص من تأثير اختلاف سعر السهم على ربح السهم أي للتخلص من أي تحيز في ربح السهم حتى يكون الربح ممثلا للربح المحاسبي للسهم فقط.

٢. **الأخبار DR_{it}:** فكرة النموذج الرئيسة (Basu, 1997) أنه بالإمكان قياس تأثير المكاسب المتوقعة والخسائر المتوقعة من خلال القياس الثنائي للأخبار التي أستلمها السوق خلال الفترة، فإذا كان العائد السوقي (سالب) يعنى ذلك أن الأخبار التي أستلمها السوق سيئة (خسائر متوقعة) وهنا يأخذ المتغير DR قيمة (1)، وإذا كان العائد السوقي موجب أو صفر يعنى ذلك أن الأخبار التي استلمها السوق جيدة (مكاسب متوقعة) وهنا يأخذ المتغير DR قيمة (صفر)، ويترتب على دمج هذا المتغير في النموذج تقسيم مشاهدات العائد السوقي إلى مجموعتين الأولى للعوائد الموجبة، والأخرى للعوائد السالبة، حتى يمكن ربط العوائد السالبة (الخسائر المتوقعة) بممارسة التحفظ المحاسبي، ويلخص الجدول الآتي المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة المستخدمة في اختبار الفروض.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 1-22
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.1

الجدول (٢): توصيف وقياس المتغيرات التابعة والمستقلة

النموذج	المتغيرات	التعريف	القياس
Basu,1997	X_{it}	ربح سهم الشركة (i) في اخر الفترة (t)/ المتغير التابع	صافي الربح (الخسارة)/ عدد الأسهم العادية المتداولة في نهاية الفترة
	P_{it-1}	سعر سهم الشركة (i) في اول الفترة (t) / المتغير التابع	سعر الفتح لأول يوم تداول في الفترة (t)
	R_{it}	العوائد السوقية لسهم الشركة (i)في اخر الفترة (t)	سعر الإقفال- سعر الفتح + التوزيعات النقدية للسهم خلال السنة / سعر الفتح
	DR_{it}	متغير ثنائي القيمة (الاخبار)	١ إذا كان العائد السوقي سالب و0 لغير ذلك
Roychowdhury and Watts, 2007	B_{it-1}	القيمة الدفترية لسهم الشركة (i) في اول الفترة (t)	إجمالي حقوق الملكية /عدد الأسهم العادية المتداولة
	M_{it-1}	القيمة السوقية لسهم الشركة (i) في اول الفترة (t)	سعر الفتح لأول يوم تداول في الفترة (t)
	B/M	هذه النسبة في قياس التحفظ المحاسبي والمتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية للشركة والقيمة السوقية لها، واستخدام هذه النسبة يعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة وحتى تاريخ القياس.	النسبة بين القيمة الدفترية للشركة /القيمة السوقية للشركة -(Book TO-Market(B/M)
Givoly and Hayn ,2000	ACC_{it}	إجمالي الاستحقاقات غير التشغيلية	صافي الربح قبل الضرائب + الإهلاك – صافي التدفقات النقدية التشغيلية
Revsine, 2007	EC_{it}	تحفظ أرباح الشركة (i) خلال الفترة (t)	صافي الربح قبل الضرائب- الفروق الضريبية الدائمة/صافي الربح الضريبي
	ETR_{it}	معدل الضريبة الكفء	ضريبة الدخل المستحقة/ صافي التدفقات النقدية التشغيلية
	LEV_{it}	الرافعة المالية للشركة (i) في اخر الفترة (t)	أجمالي الديون / أجمالي الأصول
تمثيل التكاليف غير الضريبية لاختبار علاقتها بالتحفظ المحاسبي	LEV*ETR	نسبة الرافعة المالية المعدلة	
تمثيل تكاليف ممارسة التحفظ لاختبار تأثيرها على التحفظ المحاسبي	$PROFT_{it}$	الربحية	صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول
تمثيل دافع التعاقدات لاختبار علاقته بالتحفظ المحاسبي	$STD.ROA_{it}$	هو مقياس لمدى تقلب العائد مقاسا بالانحراف المعياري للعائد على الأصول في الشركة (t) على مدار سنوات البحث	١. صافي الربح قبل الضرائب/إجمالي الأصول ٢. يحسب الانحراف المعياري للعائد خلال فترة البحث
تمثيل دافع التقاضي لاختبار علاقته بالتحفظ	$SIZE_{it}$	الحجم	أجمالي الأصول في اخر الفترة
تمثيل دافع تكاليف الممارسة ودافع التنظيم لاختبار علاقتهما بالتحفظ المحاسبي	$SALE.G_{it}$	التغير في المبيعات	صافي مبيعات السنة الحالية – صافي مبيعات السنة السابقة/ صافي مبيعات السنة السابقة
تمثيل التطابق بين الربح المحاسبي والضريبي	COR*ETR	معامل ارتباط الربح المحاسبي والربح الضريبي	١. حساب معامل الارتباط بين الربح المحاسبي والربح الضريبي خلال فترة الدراسة) ٢. معامل الارتباط السابق* معدل الضريبة الكفء
تمثيل التكاليف غير الضريبية لاختبار علاقتها بالتحفظ المحاسبي	$CHNG*ETR_{it}$	التغير في الدخل	صافي الربح قبل الضرائب للسنة الحالية- صافي الربح قبل الضرائب للسنة السابقة/ صافي الربح قبل الضرائب للسنة السابقة

اعتمد البحث لأجراء التحليل الإحصائي اللازم للبيانات لاختبار فروض البحث على الإصدار السادس والعشرين لبرنامج SPSS، وإن النتائج الوصفية لمتغيرات نموذج (Basu, 1997) ومتغيرات النماذج المعدلة له خلال الفترتين قبل تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي وبعدها يوضحها الجدول رقم (٣) الآتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 1-22
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.1

الجدول (٣): وصف نتائج متغيرات نموذج Basu, 1997 خلال فترتين

	Obs.	Mean	Std. Dev.
(2016-2017)X/P	30	0.076	1.76
(2016-2017)R	30	0.688-	1.68
(2016-2017)DR	30	0.283.	0.454
(2016-2017)R.DR	30	1.55-	0.965
(2014-2015)XP	30	0.19	0.577
(2014-2015)R	30	0.108-	0.148
(2014-2015)DR	30	0.55	0.501
(2014-2015)R.DR	30	0.453-	1.03
(2016-2017)ETR	30	0.0663	1.959
(2016-2017)COR.ETR	30	0.047-	1.63
(2016-2017)LEV.ETR	30	1.44	0.697
(2016-2017)CHG.ETR	30	1.51-	1.912

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

يبين الجدول أعلاه الخصائص الإحصائية لكل متغير وعدد المشاهدات 30 مشاهدة لكل فترة من فترات القياس، ويلاحظ من نتائج الانحراف المعياري للمتغيرات أنها منخفضة والذي يشير إلى عدم وجود مشاهدات متطرفة بين المشاهدات المسجلة بما يضمن عدم وجود تحيز في النتائج التي تم التوصل إليها من هذه المشاهدات، وتبين مصفوفة الارتباط لبيرسون فيما يلي متغيرات نموذج (Basu, 1997) ومتغيرات النماذج المعدلة له خلال الفترتين.

الجدول (٤): النتائج الوصفية للمتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في اختبار الفروض

	Obs.	Mean	S. D
B/M UC-	30	9324.	1.4985
UC-ACC	30	7.44	-656.
EC	30	1.263	1.55
ETR	30	0663.	4.9
LEV	30	288.	820.
PROFT	30	592.	2.840
STD.ROA	30	1.17	2.358
SIZE (القيمة بالمليار دينار)	30	5423	1344
SALE.G	30	3.563	1.814
COR.ETR	30	-047.	1.63
LEV.ETR	30	1.44	697.
CHG.ETR	30	-1.51	2.912
X/P	30	483.	1.55
R.ETR	30	-1.58	1.057
DR.ETR	30	-032.	516.
R.DR.ETR	30	-144.	991.

يبين الجدول أعلاه الخصائص الإحصائية لكل متغير، ويلاحظ من نتائج الانحراف المعياري للمتغيرات أنها منخفضة والذي يشير إلى عدم وجود مشاهدات متطرفة بين المشاهدات المسجلة بما يضمن عدم وجود تحيز في النتائج والتي تم التوصل إليها، وتبين مصفوفة الارتباط لبيرسون فيما يأتي متغيرات نموذج (Basu,1997) ومتغيرات النماذج المعدلة له للمتغيرات التابعة والمستقلة وكالآتي:

الجدول (٥) مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات نموذج Basu والنماذج المعدلة له التابعة والمستقلة

Pearson Correlation	UC-B/M	Uc-Acc	X/P	R	DR	R*DR	EC	ETR	STDROA	LEV	PROF	SIZE	SALEG	COR*ETR	LEV*ETR	CHG*ETR
UC-B/M	1															
Uc-Acc	0.546	1														
X/P	0.558	0.558	1													
R	0.565	0.565	0.463	1												
DR	0.671	0.671	0.496	475	1											
R*DR	0.558	0.475	0.465	558	0.475	1										
EC	-0.632	-0.593	0.835	594	0.571	0.396	1									
ETR	-0.657	-0.695	0.821	529	0.499	0.415	696	1								
STDROA	0.696	0.495	0.789	487	0.356	0.493	529	0.400	1							
LEV	0.529	0.369	0.574	671	0.496	0.491	481	0.578	0.456	1						
PROF	0.414	0.388	0.632	538	0.541	0.594	571	0.399	0.536	0.236	1					
SIZE	0.533	0.536	0.463	521	0.499	0.214	589	0.532	0.529	0.558	0.475	1				
SALEG	0.469	0.711	0.491	842	0.523	0.482	542	0.651	0.487	0.565	0.463	0.531	1			
CORR*ETR	0.584	0.589	0.597	641	0.600	0.369	567	0.555	0.521	0.671	0.496	0.491	0.481	1		
LEV*ETR	0.418	0.482	-0.493	432	0.532	0.495	499	0.415	0.478	0.558	0.529	0.499	0.415	0.478	1	
CHNG*ETR	0.498	0.538	-0.512	0.495	0.488	0.362	0.356	0.499	0.532	0.472	0.487	0.356	0.495	0.534	0.471	1

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي *عند مستوى معنوية 5%.

يبين الجدول أعلاه مصفوفة ارتباط بيرسون للمتغيرات التابعة والمستقلة المستخدمة في نماذج انحدار اختبار الفروض، ويتضح من هذه المصفوفة أنه يوجد ارتباط سلبي معنوي بين معدل الضريبة الكفء ETR (يمثل الأعباء الضريبية) و(B/M) كمقياس للتحفظ المحاسبي بلغت (-0.657)، كما يتضح أنه يوجد ارتباط سلبي ومعنوي مع (EC) كمقياس لتحفظ الأرباح بلغت قيمه (-0.632)، ويوجد ارتباط ايجابي معنوي بين معدل الضريبة الكفء، كما يتضح وجود ارتباط ايجابي معنوي بين (CORR*ETR, CHG*ETR, LEV*ETR) كمقياس للتطابق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي والمتغيرات التابعة (ACC, EC B/M, X_{it}/P_{it-})، وبشكل عام

يوجد ارتباط معنوي بين المتغيرات المستقلة المستخدمة مما يزيد من الثقة لاستخدامها في تفسير العلاقة الخطية مع المتغيرات التابعة،

اختبار فروض البحث:

الفرض الأول: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية قبل تبني المعايير (IAS/IFRS) ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية قبل تبني المعايير (IAS/IFRS).

يتم اختبار الفرض الأول من خلال قياس التحفظ المحاسبي لعدد من الشركات (30 شركة موزعة على ٦ قطاعات) خلال فترتين قبل وبعد تبني المعايير(IAS/IFRS) ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية، وذلك باستخدام معادلة انحدار (Basu, 1997) الآتية:

$$X_{it}/P_{it-1}=\beta_0+ \beta_1 R_{it}+ \beta_2 DR_{it}+\beta_3 R_{it}*DR_{it}+\tilde{\upsilon}$$

حيث إن:

X_{it}: ربح السهم للشركة (i)في اخر الفترة (t)

P_{it-1}: سعر السهم للشركة (i)في اول الفترة (t)

R_{it} : العوائد السوقية للسهم فى للشركة (i)في اخر الفترة (t) سواء الموجبة أو السالبة.

DR_{it}: متغير ثنائي يساوى واحد عندما تكون العوائد السوقية للسهم في الشركة(i) في السنة (t)سالبة ويساوى صفر عندما تكون العوائد السوقية للسهم فى الشركة (i) في السنة (t) موجبة

$\tilde{\upsilon}$: التغيرات العشوائية التي لا يفسرها النموذج.

الجدول (٦): نتائج قياس التحفظ المحاسبي خلال الفترتين (2013-2014) و(2016-2017) باستخدام نموذج Basu

الفترة		Coefficient- β	Constant	R	DR	R.DR	F-V.	P-V.	Adj. R^2	Obs
قبل التبني 2013-2014	DR=0	Coefficient- β	0.423	0.358	-0.093	0.218	27.01	0.000	0.474	30
	DR=1		0.365	0.639	-0.112	0.761	15.57	0.000	0.669	30
	للعينة ككل		0.287	0.495	-0.107	0.745	14.68	0.131	0.649	30
بعد التبني 2016-2017	DR=0	Coefficient- β	0.236	0.247	-0.155	0.381	1.41	0.227	0.19	30
	DR=1		0.385	0.413	-0.145	0.954	50.36	0.000	0.873	30
	للعينة ككل		0.472	0.451	-0.143	0.876	95.431	0.000	0.829	30

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

يوضح الجزء الأول من الجدول أعلاه الآتي:

١. علاقة الأرباح بالعوائد قبل تبني معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) خلال الفترة من (2013-2014) للعينة ككل، إذ بلغت قيمة معامل استجابة الأرباح للعوائد (R) (0.495)، والذي يشير إلى وجود ارتباط ايجابي بين الأرباح والعوائد ولكنه غير معنوي.

٢. إن معامل (DR) يحمل إشارة سالبة بقيمة (-.107) مما يعنى وجود تحفظ محاسبي ثابت في الأرباح المحاسبية بغض النظر عن مستوى قوة الإخبار السالبة المتداولة في السوق، أما معامل

(R*DR) فأنه يقيس معامل استجابة الأرباح للعوائد السالبة حسب درجة تغيرها، وكانت قيمته (.745) وهو أكبر من معامل استجابة الأرباح للعوائد الموجبة.

٣. بلغ معامل التحديد (R2) القوة التفسيرية للنموذج بقيمة (.649) وهى تقترب من (1) مما يوضح نجاح المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، وإن قيمة (F) المحسوبة بلغت (14.68) وهى أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.52) عند مستوى 5% مما يعني ان هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين المجموعتين، أما نتائج اختبار الفرض على أساس فصل المشاهدات إلى عينتين فرعيتين الأول للإخبار السيئة (DR=1) والثانية للإخبار الجيدة (DR=0) إذ بلغ معامل استجابة الأرباح للعوائد (R) (0.639)، (0.358) على التوالي مما يوضح وجود ارتباط قوي ومعنوي بين الأرباح والعوائد في العينة الفرعية الأولى (DR=1) ولكنه غير معنوي في العينة الفرعية الثانية (DR=0)، كما يلاحظ أن معامل (DR) في عينتي المشاهدة يحمل إشارة سالبة مما يعنى وجود تحفظ محاسبي ثابت في الأرباح المحاسبية بصرف النظر عن قوة الإخبار السالبة التي استلمها السوق، أما معامل (R*DR) فقد بلغت قيمته لعينتي المشاهدة (761) و(218) على التوالي والذي يقيس معامل استجابة الأرباح للعوائد السالبة حسب درجة تغيرها وهو أكبر من معامل استجابة الأرباح للعوائد الموجبة، أما معامل التحديد (R2) فقد بلغت قيمته (0.669) اي بنسبة 67% في العينة الفرعية الاولى، و(0.474) اي بنسبة 48% وهى تقترب من ١ في العينة الفرعية الأولى مما يوضح نجاح المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع. أما الجزء الثاني علاقة الأرباح بالعوائد خلال الفترة من (2016-2017) بعد تبني معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) خلال الفترة من (2013-2014) للعينة ككل، إذ بلغت قيمة معامل استجابة الأرباح للعوائد (R) =472. مما يوضح وجود ارتباط ايجابي معنوي بين الأرباح والعوائد، كما يلاحظ إن معامل (DR) يحمل إشارة سالبة مما يعنى أنه يوجد تحفظ محاسبي ثابت في الأرباح المحاسبية بغض النظر عن قوة الإخبار السالبة المتداولة في السوق، إما معامل (R*DR) فقد بلغت قيمته (.876) ويقيس لنا استجابة الأرباح للعوائد السالبة حسب درجة تغيرها، وهو بذلك يفوق معامل استجابة الأرباح للعوائد الموجبة، وقيمة R2 القوة التفسيرية للنموذج بلغت (.829) وهي تقترب من 1 مما يوضح نجاح المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، وإن F المحسوبة = 95.413 وهي تفوق F الجد ولية (5%، 3، 56) = 2.84. ويعني ذلك أننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بأنه " توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية قبل تبني المعايير(IAS/IFRS) ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية بعد تبني المعايير (IAS/IFRS).

اختبار الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي ودلالة القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية.

ولاختبار هذا الفرض تم دراسة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة العراقية والعبء الضريبي، وفيما يأتي اختبار الفرض الثاني باستخدام نموذج (Basu,1997) حيث تم إضافة متغير (ETR) العبء الضريبي لاختبار فيما إذا كان التحفظ المحاسبي له علاقة بدلالة القوائم المالية، وتوضح معادلة الانحدار الآتية اختبار هذا الفرض:

$X_{it}/P_{it-1}=\beta_0+ \beta_1R_{it}+ \beta_2DR_{it}+ \beta_3R_{it}* DR_{it}+\beta_4ETR_{it}+ \beta_5 ETR_{it}*R_{it}+ \beta_6 ETR_{it}*DR_{it}+\beta_7 ETR_{it}*R_{it}*DR_{it}$ حيث تمثل:

X_{it}: ربح السهم للشركة (i) في نهاية الفترة (t)
P_{it-1}: سعر السهم للشركة (i) في بداية الفترة (t)
R_{it}: العوائد السوقية للسهم في للشركة (i) في نهاية الفترة (t) سواء الموجبة أو السالبة.
DR_{it}: متغير ثنائي يساوى واحد عندما تكون العوائد السوقية للسهم في الشركة (i) في السنة (t) سالبة ويساوى صفر عندما تكون العوائد السوقية للسهم. في الشركة (i) في السنة (t) موجبة
ETR_{it}: معدل الضريبة الكفء للشركة (i) في نهاية الفترة (t)
ϑ: التغيرات العشوائية التي لا يفسرها النموذج.

الجدول (٧) نتائج اختبار الفرض الثاني باستخدام النموذج المعدل

Coefficient- β	Constant	R	DR	R.DR	ETR	R.ETR	DR.ETR	R.DR.ETR	F-V	P-V	Adj. R^2	Obs
Coefficient- β	.354	0.54	.243-	.596	.669	-.199	-.319	1.96	14.28	.000	.656	30

يبين الجدول أعلاه تأثير العبء الضريبي على التحفظ المحاسبي من خلال علاقة الأرباح بالعوائد فكان معامل استجابة الأرباح للعوائد (R) بقيمة (0.54) مما يعني وجود ارتباط ايجابي معنوي بين الأرباح والعوائد، وإن معامل (DR) ذا قيمة سالبة بلغت (-0.243) مما يعنى وجود تحفظ محاسبي ثابت في الأرباح المحاسبية بغض النظر عن مستوى قوة الإخبار السالبة المتداولة في السوق. أما معامل (R*DR) فقد بلغت قيمته (0.596) والذي يقيس معامل استجابة الأرباح للعوائد السالبة وحسب درجة تغيرها، أما معامل R.DR.ETR بلغت قيمته (1.96) والذي يقيس استجابة الأرباح للأعباء الضريبية، وهذا يشير إلى أن الشركات التي تكون فيها الأعباء الضريبية مرتفعة تكون أكثر حساسية تجاه الإخبار السيئة، كما ويفسر لنا أن الضرائب كأحد دوافع التحفظ المحاسبي في البيئة العراقية تكون قابلة للتطبيق، كما يتضح أن قيمة (R^2) القوة التفسيرية للنموذج بلغت (0.656) وهى تقترب من (١) الصحيح، مما يعني نجاح المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، وان F المحسوبة = 14.256 وهى تفوق F الجدولية (5%،7،42) = 2.34.، وهذه النتائج في مجملها تؤكد قبول وصحة الفرض البديل بالنسبة للتحفظ المحاسبي على دلالة القوائم المالية القائل " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي ودلالة القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية ".

النتائج والتوصيات

اولاً. النتائج: من أهم النتائج التي توصل لها البحث بشقيه النظري والتطبيقي الآتي:

١. لا توجد صياغة موحدة لمفهوم التحفظ المحاسبي في الإصدارات المحاسبية والدراسات النظرية والتطبيقية من جانب الأكاديميين بالرغم من عدم وجود اختلاف بينهم حول مضمون التحفظ المحاسبي ودوره الجوهري في الممارسة المحاسبية وهل أن التحفظ المحاسبي من المبادئ المحاسبية أومن السياسات المحاسبية.
٢. وجود نوعين من التحفظ (مشروط وغير مشروط) في الممارسة المحاسبية يكمل بعضهما البعض في تحقيق أغراض التقرير المالي.
٣. إن التطبيق الخاطئ للتحفظ المحاسبي يؤدى إلى تشويه المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لتحقيق مصالح معينة ومما أدى إلى تزايد الدراسات الأكاديمية الخاصة بالتحفظ المحاسبي.

٤. ان السبب الرئيس لوجود درجات متباينة من التحفظ المحاسبي في مختلف دول العالم هو اختلاف دوافع ممارسته من بلد لأخر ومن فترة لأخرى داخل البلد نفسه.
٥. إن أهمية تطبيق التحفظ المحاسبي ترجع الى فرض الاستمرارية والمحافظة على رأس المال سليما، وكذلك تخفيض الربح المحاسبي الخاضع للضريبة من خلال تطويع أساس الاستحقاق وتأجيل الاعتراف بالإيرادات والتعجيل بالاعتراف بالمصروفات وعليه تؤثر الدوافع الضريبية على اختيار الإدارة من بين البدائل المحاسبية المتاحة لإظهار ربحية مستهدفة في القوائم المالية.
٦. توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية قبل تبني المعايير (IAS/IFRS) ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية بعد تبني المعايير (IAS/IFRS).
٧. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي ودلالة القوائم المالية لشركات المساهمة العراقية

ثانياً. التوصيات: بالرجوع إلى النتائج التي تم التوصل إليها نوصي بما يأتي:

١. على الجهات المختصة عند إصدار المعايير المحاسبية، الاتفاق على تعريف موحد للتحفظ المحاسبي وكونه من السياسات المحاسبية.
٢. عند إصدار معيار محاسبي يجب ان يتضمن الارشادات التي تساعد في تحديد مدى ممارسة التحفظ المحاسبي المرغوب فيه في القوائم المالية ككل أو لأحد عناصرها، مما يساعد في عملية اجراء مقارنة بين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية للشركات المختلفة وتسهيل عملية قياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.
٣. يتطلب من الهيئات المهنية التمسك بتطبيق التحفظ المحاسبي والإبقاء عليه في الممارسة المحاسبية خاصة بعد تزايد المسؤوليات الملقاة على الشركات ومراقبي الحسابات، كونه يعد خط الدفاع الأول عنهم.
٤. إجراء دراسات متعددة في البيئة العراقية لمعرفة مدى التزام الشركات المساهمة العراقية في القطاعات المختلفة بتطبيق التحفظ المحاسبي ومستويات تطبيقه ودوافع تطبيقه لمساعدة المحاسبين في تطبيق المستوى المرغوب من التحفظ المحاسبي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٨)، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، المجلة العلمية :التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الأول، ص ٤.
٢. خليل، عبد الفتاح أحمد على، (٢٠٠٣)، التأصيل العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، فرع بنى سويف جامعة القاهرة، العدد الثاني، ص ١٠.
٣. لطفي، أمين السيد، (٢٠٠٧)، نظرية المحاسبة- القياس والإفصاح التقرير المالي، الدار الجامعية- الإسكندرية، ص ٤٧:٤٨.
٤. لطفي. أمين السيد، (٢٠٠٦)، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية-الإسكندرية، ص٢٩٠:٢٩١.

٥. هبيته، كوكب، موساوي، صليحة، (٢٠١٩)، أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لشركات المساهمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي-دراسة ميدانية.
٦. جنيدي. محمد سعيد، (٢٠٠٤)، أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح: دراسة تحليلية، المجلة العلمية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، المجلد االثاني، ص ٦٨: ٧٠.
٧. مشتاق يوسف الحسناوي، هدى ناظم خلباص، حسين فلاح محسن، (٢٠٢١)، العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية وتقلب الأرباح في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية١٦ (خاص)، ١٢-٢١.
٨. الشواربي، محمد عبد المنعم، (٢٠١٣)، دور الفروق الزمنية للضريبة المؤجلة في إدارة الارباح، المؤتمر الضريبي التاسع عشر (النظام الضريبي المصري وحتمية التغيير)، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة.
٩. حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٧)، أثر الاختلاف بين المفاهيم المحاسبية والقواعد الضريبية على تحديد وعاء الضريبة ومتطلبات الافصاح، المؤتمر الضريبي الخامس عشر، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
١٠. حنا، نعيم فهيم، (٢٠١٣)، نحو تشريع ضريبي جديد يحقق التوازن بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر الضريبي التاسع عشر (النظام الضريبي المصري وحتمية التغيير)، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة.
١١. عويس، حسن السيد، (٢٠٠٨)، إطار مقترح لعلاج مشكلات تطبيق الضريبة المؤجلة في الشركات الصناعية في ظل القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، العدد الحادي والأربعون.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Basu, S., (2009), Conservatism Research: Historical Development and Future Prospects, China Journal of Accounting Research, Vol 2, pp1: 5.
2. Ramalingegowda, S., and Y. Yong, (2012), Institutional ownership and conservatism, Journal of Accounting and Economics, Vol 53, pp 98: 101.
3. Ismail, T. and R. Elbolok, (2011), Do Conditional and Unconditional Conservatism Impact Earnings Quality and Stock Prices in Egypt? Research Journal of Finance and Accounting, Vol 2, No.12, p 8.
4. Hussein, A. I., Mahmood, S. M., & Hussein, W. N. (2018). The relationship between the accounting conservatism and the financial performance efficiency of the banks according the data envelopment analysis: Evidence from Iraq. Opción, 34(85), 2661-2686.
5. Wang, R., O. Hogartaigh and T. Zijl. (2008), Measures of Accounting Conservatism: A Construct Validity Perspective", http://ssrn.com, P9.
6. Wang, L., (2019), Do investors care about earnings quality? The case of Chinese reverse mergers. Pacific-Basin Finance Journal, 55, 82-94.
7. LaFond, R., & Watts, R. L., (2008), The information role of conservatism. The accounting review, 83(2), 447-478.

8. Porter, G. A., & Norton, C. L., (2010), Using financial accounting information: the alternative to debits and credits. South-Western College.
9. Walton, P., and W., Aerts, (2010), Global Financial Accounting and Reporting, second edition, The Mc.Graw-Hill. Companies p.75.
10. Basu, S., (2005), Discussion of Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling. Review of Accounting Studies, Vol.10, p.313
11. Ryan, G., (2006), Identifying Conditional Conservatism. European Accounting Review, July, pp. 5-8.
12. Watts, R., (2003), Conservatism in accounting part II: Evidence and research opportunities. Accounting Horizons, Vol. 17, No.3, pp250: 273.
13. Zhong, L., Chourou, L., & Ni, Y., (2017), On the association between strategic institutional ownership and earnings quality: Does investor protection strength matter? Journal of Accounting and Public Policy, 36(6), 429-450.
14. Jarva, H., (2010), Asymmetry in Cash Flows and Accounting Conservatism, http://ssrn.com/.
15. Dietrich, J., K. Muller, and E. Riedl, (2007), Asymmetric Timeliness Tests of Accounting Conservatism, Review of Accounting Studies, Vol.12. pp23: 45
16. Wang, R. O., Hogartaigh and T., Zijl, (2009), The Impact of Defaul Risk on The Basu Measure of Accounting Conservatism, http://ssrn.com/.